المصـــــدر : اليمامة
التـــاريخ : 22-09-2007 العـــدد : 1975
الصفحـات : 18 المسلسل : 15

التنمية المتوازنة: في حقوق وواجبات المساواة المواطنة

التنمية المتوازنة هي إحدى أهم محاور إستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ التي يقودها خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين من منطلق تعزيز الوحدة الوطنية. والتأكيد على أن كل مناطق المملكة متساوية في نيل نصيبها من الثروة الوطنية ومن مشروعات البناء والنماء.

ويتمثل ذلك في الزيارات التي قام بها خادم الحرمين الشريفين لمختلف المناطق، وتدشين عدد من المدن الاقتصادية والمشاريع التنموية.

إلى أي مدى تضع خريطة مشروعات التنمية الجديدة هذا المفهوم للتنمية المتوازنة موضع التطبيق والتنفيذ؟

وما المكاسب والفوائد الاقتصادية والاجتماعية التي يحققها توزيع مشروعات التنمية العملاقة على مناطق المملكة المختلفة؟

وكيف يمكن تشجيع الاستثمارات الخاصة على التوجه إلى المناطق الأقل نمواً؛ لتحقق التوازن المطلوب في النهضة والتقدم الذي يشمل كل المواطنين في مناطقهم.

إعداد: محمد القحطاني - نوال الجبر - توفيق نصر الله

المشاركون في القضية

- م. أسامة بن محمد مكي كردي؛ عضو مجلس الشورى
- م. محمد بن عبدالكريم بكر؛ عضو مجلس الشورى السابق وكاتب اقتصادي
- د. زين العابدين بري - عضو مجلس الشورى
- د. أسامة إبراهيم فلالي؛ أستاذ الاقتصاد بجامعة الملك عبدالعزيز
- د. مقبل الذكير؛ كاتب اقتصادي وعضو هيئة التدريس في جامعة الملك عبدالعزيز
- د. مفلح بن رويمان القحطاني؛ نائب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ورئيس قسم القانون المدني بجامعة الملك سعود
- د. محمد بن حمد الكثيري؛ أمين عام منتدى الرياض الاقتصادي
- الأستاذ عبدالرحمن سعد الكتهل؛ الأمين المساعد للشؤون الاقتصادية بمجلس الغرف السعودية
- د. صالح السحيباني؛ اقتصادي سعودي، وعضو جمعية الاقتصاد السعودية
- د. خالد بن عبدالعزيز الطياش؛ الأمين العام لجمعية علوم العمران
- د. عبدالعزيز داغستاني؛ رئيس دار الدراسات الاقتصادية في الرياض
- الأستاذ عصام مصطفى خليفة؛ عضو جمعية الاقتصاد السعودي كبير إخصائيي التخطيط وباحث وكاتب اقتصادي

المصـــــدر : اليمامة
التـــاريخ : 22-09-2007 العـــدد : 1975
الصفحـات : 19 المسلسل : 15

التنمية بمفهومها الشامل في كل المجتمعات ترتكز كما يبادر هناء محمد بن عبدالكريم بكر بالقول على المبادرات الحكومية، ونجاحها يعتمد إلى حد كبير على حسن التخطيط لها وادارة تنفيذها في إطار يحترم المبادئ الاقتصادية مثل قانون العرض والطلب، والميزة النسبية، ويعدد بكر البرامج التنموية التي تبناها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز نموذجا جيدا للتنمية الشاملة المتوازنة التي تتناغم مع تلك المبادئ ولعل في مقدمة تلك البرامج المدن الاقتصادية، والمجمعات الصناعية ومؤسسات التعليم بدرجاته المختلفة، وهنا يوضح د. أسامة ابراهيم فلالي بأن التنمية المتوازنة تعني جغرافياً توزيع الاستثمارات الحكومية بصورة متوازنة على مناطق المملكة المختلفة شمالا وجنوباً وشرقاً وغرباً ووسطاً، والتنمية المتوازنة أن تكون خططها تطبق في مناطق المملكة التي بها سكان وتزداد بزيادة الكثافة السكانية وتقل مع انخفاض الكثافة السكانية لأن الهدف من التنمية هو الأنسان.

ويجب كما يقول د. فلالي أن تكون هذه المشروعات موزعة توزيعاً جغرافياً عادلاً وأن تؤخذ الكثافة السكانية فيها بعين الاعتبار.

ويشير الأستاذ عصام مصطفى خليفة إلى أن التنمية المتوازنة عملية شاملة لها أبعاد اقتصاديه واجتماعية تهدف إلى تطوير المجتمع بمختلف جوانبه، حيث تتمحور حول إحداث تغيير نوعي في المجتمع تنتقله من مرحلة إلى مرحلة أفضل يكون هدفها تحسين مستوى المعيشة لمختلف فئات المجتمع وفي مختلف المناطق من خلال خلق المؤسسات الفعاله القادره على تحسين مستوى الخدمات الضرورية لعيش حياة كريمة، وبنفس القدر تهدف إلى تحسين مستوى الخدمات التعليميه والصحية والتدريبية لكي ترفع من الكفاءة الانتاجية لقوة العمل بما يمكنها من تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المشاركة والاستفادة من الميزة النسبية المتوافرة في كل منطقة سواء كانت إمكانات بشرية أو تاريخية أو جغرافية أو سياحيه أو حسب توجه نشاط سكانها.

التنمية غير المتوازنة

التنمية الغير متوازنة إقليمياً أو ما يعرف بـ Regional Inequality تعد كما يشير د. صالح السحيباني أحد أبرز عوائق التنمية في الدول النامية؛ حيث تلقي بظلالها على تباطؤ عجلة النمو الاقتصادي نظرا لوجود فجوة تنموية واسعه بين المناطق الحضرية والريفية؛ لذا تسعى تلك الدول إلى تضييق تلك الفجوة وتبذل حكومة المملكة مساعي حثيثة من أجل تسريع عجلة النمو الاقتصادي في المناطق الأقل تطوراً، ولعل تشخيص المشكلة والاعتراف بها أولى خطوات تحقيق التنمية المتوازنة؛ حيث يأتي إقرار خادم الحرمين الشريفين بأن بعض المناطق لم تنل نصيبها الوافر من الإنفاق بداية لبرامج الإصلاح ويمكن أن يكون شعاراً للمرحلة القادمة، ويضيف د. السحيباني ولعل زيادة نصيب المناطق الغير ونسبية في موازنة الدولة الأخيرة إحدى معالم التوجه الحكومي للسعي نحو تنمية مستدامة في تلك المناطق التي شهدت نمواً في الانفاق الحكومي على مشاريع التنمية التحتية والتعليم والصحة مما سيرفع من أهليتها ويعدها للعب دور أكبر في النشاط الاقتصادي.

الفلسفة والبرنامج والمفهوم

إن التتبع للتنمية التي تعيشها المملكة في السنوات الأخيرة يلحظ كما قال د. محمد بن حمد الكثيري أن هناك اهتماماً أكبر بمفهوم التنمية المتوازنة، بل إن هذا المفهوم أصبح شائعاً ومستخدماً بكثره سواء لدى المسؤول الحكومي

من الشموخ

د. كردي: الدول التي لم توزع مشاريع التنمية أصبح لديها تكدس سكاني في عدد محدود من المدن

د. بري: رؤوس الأموال تبحث دائماً عن الفرص الاستثمارية المجدية

المصـــــدر : اليمامة
التـــاريخ : 22-09-2007 العـــدد : 1975
الصفحـات : 20 المسلسل : 15

م. بكر: حركة الاستثمارات الخاصة تعتمد على وجود ميزة نسبية للمكان

د. الذكير: لا تزال لدينا بيروقراطيات معطلة لتشجيع رؤوس الأموال

الكنهل: من أهم اليات تحسين مناخ الاستثمار استخدام النظام الضريبي كوسيلة للتحفيز

أو في وسائل الإعلام المختلفة. ومن الواضح كما يقول د. الكثيري إن هذا المفهوم انتقل من كونه فلسفة اقتصادية يتحدث فيها المسؤول حديثاً نظرياً حسب ما تقتضيه طبيعة عمل ذلك المسؤول إلى كونه أصبح برنامجاً تتولاه الدولة بقيادة خادم الحرمين الشريفين. فلقد حرص خادم الحرمين الشريفين على تبني مفهوم التنمية المتوازنة شخصياً، وتمثل ذلك في زياراته المختلفة لعدد من مناطق ومدن المملكة وما صاحب تلك الزيارات من إرساء لعديد من المشروعات التنموية المهمة، بل وتأكيد خادم الحرمين الشريفين على أهمية هذا المفهوم وحرصه على أن تأخذ تلك المناطق حقها من التنمية شأنها بالمناطق الرئيسة الثلاث، والتي كانت التنمية فيها بصورة أكثر في السنوات الماضية. إلا أن الملاحظة الجميلة في تأسيس هذا المفهوم كما يوضح د. محمد الكثيري وتنبه من قبل خادم الحرمين الشريفين هو حرصه على نشر التعليم العالي على شكل كليات أو جامعات في مناطق المملكة المختلفة. وهذه إستراتيجية بعيدة المدى. فلا كان الملك عبدالعزيز -رحمه الله- أدرك بسعة أفقه أهمية التوطين وسارع في إنشاء الهجر وموارد المياه وما نتج عن ذلك من إيجاد تنمية حضرية يشهدها الجميع، فإن الملك عبدالله يدرك أن الجامعات، وكما هو سائد في الشرق والغرب هي المراكز الأولى والمهمة لإيجاد التنمية واللبنة الأولى والمرتكز الأساس لإيجاد مفهوم التنمية المتوازنة.

ويؤكد د. مفلح بن ربيعان التحطاني بأن الزيارات التفقدية التي قام بها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله- كانت تهدف إلى الوقوف على احتياجات تلك المناطق من المشاريع التنموية وكانت هديته لمواطنيه هي قيام العديد من المشاريع التي تهدف لمكافحة الفقر والقضاء عليه وتؤدي إلى تأمين حياة كريمة للمواطنين؛ والذي أراه - يضيف د. مفلح التحطاني - أن مشاريع التنمية الشاملة عبر الخارطة التي رسمت لها تحتاج إلى جهد كبير لتأخذ طريقها إلى التنفيذ بعدما قامت القيادة بما عليها.

مؤشرات واضحة

من الواضح للمراقب كما يقول د. أسامة كردي أن هناك اهتماماً كبيراً بدأ مؤخراً لتفعيل ما ورد في معظم إن لم يكن كل الخطط الخمسية المتوالية من حيث أهمية تنمية مناطق المملكة المختلفة، ويتضح هذا الاهتمام في درجته العليا بالزيارات التي قام بها خادم الحرمين الشريفين إلى مناطق المملكة المختلفة. وقد لاحظنا كذلك ارتفاع مستوى اهتمام مجلس الشورى بتطوير وتنمية المناطق وصدار مجموعة من القرارات في هذا الإطار.

ومن المؤشرات المتعلقة بزيادة الاهتمام بالمناطق كافة مشاريع إنشاء المدن الاقتصادية وانشاء عدد كبير من الجامعات في مختلف مناطق المملكة.

الشكل المتوازن

ويعزز الأستاذ عبدالرحمن سعد الكنهل المقولات السابقة مضيفاً عليها بأن مشروعات التنمية الجديدة التي حرص خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالعزيز على رعاية افتتاحها بنفسه كفلت تحقيق التنمية لجميع المواطنين وفي جميع مناطق المملكة بشكل متوازن. ويمضي الكنهل موضحاً بأنه لترسيخ مفهوم التنمية المتوازنة فقد افتتح خادم الحرمين الشريفين من خلال زياراته المتعددة لمناطق المملكة المختلفة العديد من المدن الاقتصادية والمشروعات التنموية التي تمس مختلف الجوانب الحياتية للمواطن السعودي كالصحة والتعليم والبنية الأساسية، وخلق فرص العمل للشباب السعودي وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة خلال السنوات القليلة القادمة.

الأسعار.. والاستثمار

ويوضح د. زين العابدين بري أن الموارد التي تقوم عليها الاستثمارات لا يمكن أن توجد في منطقة واحدة فالبترول مثلاً موجود في المنطقة الشرقية، وهناك بعض المواد المعدنية موجودة في المنطقة الغربية والمناطق الزراعية موجودة في القصيم والمدينة ومنطقة الجنوب؛ وبالتالي فإن تنوع الاستثمارات يستدعي تنوع المناطق تبعاً لذلك أيضاً من المعروف أنه كلما زادت الاستثمارات في منطقة معينة زادت فرص العمل وتحسنت الدخول وأصبح توزيع الدخل والثروة بين المناطق والأفراد أكثر عدالة وأكثر منطقية، والمناطق التي تتركز فيها الأعمال تعتبر هي الأكثر جاذبية للسكان والهجرة الداخلية وزيادة تركز الاستثمارات في مناطق معينة دون غيرها من المناطق فإننا بذلك نزيد التركز السكاني في تلك المنطقة ونضع عبئاً على البنية الأساسية والخدمات من طرق وكهرباء وماء وخلافه في تلك المنطقة، كما أننا نساعد على ارتفاع الإيجارات وأسعار الأراضي وتخلق تضخماً في الأسعار نتيجة زيادة الطلب عليها في منطقة واحدة؛ ولذلك فإنه وباختصار كما يقول د.بري فإن تنويع مناطق الاستثمار تؤدي إلى تنويع فرص الاستثمار وإلى خلق فرص أكثر وإلى عدالة أكثر من ناحية توزيع الدخل والثروة.

الجمع بين اثنين

ويقف د. عبدالعزيز داغستاني مع ما طرحه د. زين العابدين بري أعلاه إلى أن علينا أن نفرق ما بين مفهوم التنمية المستدامة وما بين مفهوم التوازن التنموي، ولكن حتى نحصل على المكاسب التنموية يجب أن نجمع ما بين الاثنين التنمية المستدامة التي تتحقق من خلال مشروعات إنتاجية لها القدرة على تحقيق قيمة مضافة في الأجل الطويل إما التوازن التنموي أو توزيع المكاسب التنموية على جميع مناطق البلاد دون التركيز على مناطق دون أخرى بمعنى أن لا نخلق خللاً تنموياً بين مناطق البلاد.

ويضيف د داغستاني: وفي الحالة التنموية التي مر بها الاقتصاد السعودي وهو الخروج من الثالوث التنموي الذي كان سائداً خلال مراحل التنمية الأولى بأن التنمية تركزت على الثالوث التنموي أو ما يسمى بالثالوث

مجسم مدينة الملك عبدالله الاقتصادية

المصـــــدر : اليمامة
التـــاريخ : 22-09-2007 العـــدد : 1975
الصفحـات : 21 المسلسل : 15

من الشموخ

الملك عبدالله بن عبدالعزيز خلال استماعه لشرح عن أحد المشروعات الجديدة في حائل

التنموي وهي الرياض وجدة والدمام فكانت كثير من مناطق المملكة الأخرى منسية - وأنا أعتقد يضيف د.باغستاني أنه لم تكن لدينا الجرأة الكافية للاعتراف بهذا الخطأ في التنفيذ ولكن كان الملك عبدالله جريئاً في تشخيص هذا الداء ووضع النقاط على الحروف بكل شفافية ووضوح.

ولا يشك د.مقبل الذكير أن فكرة المدن الاقتصادية التي توزعت تقريباً بين مناطق المملكة المختلفة سواء في جازان أو حائل أو في الشمال أو في جدة أو في المركز المالي المزمع عمله في الرياض كل هذه تؤدي إلى أن تخدم هذه الفكرة وفكرة التنمية المتوازنة فكرة لها أهمية بالغة لا استمرت مناطق معينة تقام بها المشاريع: وهذا يؤدي إلى جذب السكان والضغط على الخدمات وفي نفس الوقت التأثير على المناطق الأخرى للبقاء في الزوايا المتخلفة. والسياسة الاقتصادية العامة التي انتهجها خادم الحرمين الشريفين تعمل لا تلك بقوة هذه الفكرة أو بتعزيز فكرة التنمية المتوازنة.

أبعاد مستقبلية

إن إحدى الإيجابيات المهمة لمشروع التنمية المتوازنة تكمن في إعادة الهجرة الى مناطق الأطراف حتى تصبح لدينا مدن أخرى بأحجام ومسؤوليات أكبر مما تحمله الآن كما يقرر الأستاذ عصام خليفة، وتخفيف الضغط السكاني الكبير على مدن مثل الرياض وجدة ومكة والدمام وبالتالي تقليل المخاطر الأمنية والاجتماعية التي عادة ما تصاحب الازدحام السكاني. تماماً كما هي وسيلة لخلق الفرص الوظيفية للأجيال الحالية والمستقبلية والذي سيتحقق من خلال توطين المشاريع الاستثمارية ذات البعد الاقتصادي الكبير، التي تساعد على إنشاء وقيام مؤسسات صغيرة ومتوسطة واكتشاف موارد طبيعية جديدة واستقطاب رؤوس أموال تساعد على تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد.

ويؤكد الأستاذ عبدالرحمن الكنهل أيضاً بأن التنمية المتوازنة تشجع على

د. خلالي: التنمية المتوازنة تعني توزيع الاستثمارات الحكومية بصورة متوازنة على مناطق المملكة المختلفة

مدينة الأمير عبدالعزيز بن مساعد الاقتصادية بحائل

المصـــــدر : اليمامة
التـــاريخ : 22-09-2007 العـــدد : 1975
الصفحـات : 22 المسلسل : 15

د. السحيباني: تبذل حكومة المملكة مساعي حثيثة من أجل تسريع عجلة النمو الاقتصادي في المناطق الأقل تطوراً

د. الطياش: المشاريع تحتوي على مفاتيح وحلول لمعظم المشاكل واستقراء بعيد للمشاكل المستقبلية

الملك عبدالله بن عبدالعزيز خلال اطلاعه على أحد المجسمات للمشاريع التنموية في الجوف.

النهوض باحتياجات المواطن أينما كان، وتسهم في رفع مستوى المعيشة، وفي توفير فرص العمل للمواطنين، وتنمي القوى البشرية وترفع كفاءتها، وتساعد على تنويع القاعدة الاقتصادية، وعلى زيادة إسهام القطاع في التنمية الشاملة المتوازنة.

أما د.محمد الكثيري فيجزم بأن الفوائد الاقتصادية والاجتماعية التي تعود من توزيع المشروعات التنموية على مناطق المملكة واضحة جداً، سواء للمناطق التي تتجه لها تلك المشروعات أو للمناطق الكبيرة التي تركزت فيها التنمية في السنوات الماضية، وأهم تلك الفوائد الرفع من مستوى الخدمات التي تقدم للمواطنين في تلك المناطق وبالذات في مجال التعليم والصحة. أضف إلى ذلك ان توزيع تلك المشروعات سيرفع من الوعي والقدرة على التفاعل مع معطيات التنمية الحديثة من قبل سكان المناطق إضافة إلى دوره في خلق فرص الاستثمار وفرص العمل لأبناء تلك المناطق، والدليل على ذلك ما ستخلقه الجامعات والمدن الاقتصادية من فرص وظيفية، ولنا في تجربتي الجبيل وينبع المثال الواضح.

وعلى ذات السياق يقول د.أسامة فلالي بأن الفوائد متعددة والمواطن السعودي نتيجة لذلك يرتفع مستواه المعيشي أعلى من ذي قبل ومستواه العلمي والثقافي والصحي أفضل زماناً ومكاناً عما كان عليه قبل عشرين أو ثلاثين عاماً مضت، كما أن وضع المملكة مقارنة بالدول الأخرى أفضل وهذا كله نتيجة لخطط التنمية السابقة التي تم تنفيذها على مدى ربع قرن من الزمان.

العدالة والمساواة

د. مفلح الصحاني يشير هنا إلى أن أسرع وسيلة لإنعاش وتنمية المناطق الأقل نمواً ورفع مستواها الاقتصادي والاجتماعي هو إيجاد مشاريع اقتصادية وتعليمية، وهذا ما نلاحظه حتى الآن حيث تعتبر المشروعات القائمة في بعض المناطق بميزانية تقدر بمئات المليارات من الريالات بمثابة بداية لتحقيق الرفاهية للمواطن في المناطق التي شملتها المشاريع، وهناك مناطق أخرى ستشملها التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القريب العاجل تحقيقاً لمبدأ العدالة والمساواة ومحاربة الفقر.

د. صالح السحيباني يرى بأن إعادة توزيع المشاريع على المناطق الأقل نمواً سعود بمنافع اقتصادية، تتمثل في إقامة مشاريع منتجة ذات قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، ومنافع اجتماعية من خلال توفير فرص عمل وتحسين البيئة المعيشية في تلك الأقاليم التي ينخفض فيها دخل الفرد شاسياً؛ كما أن إنشاء المؤسسات التعليمية سيرفع من كفاءة رأس المال البشري الذي يعد أحد روافد التنمية الهامة.

ولا ينسى د.مقبل النكير أن يلفت انتباهنا إلى الفوائد الكثيرة في هذه المشاريع إذ تؤدي إلى الرواج الاقتصادي في تلك المنطقة؛ وهذا يؤدي طبيعياً إلى فتح فرص عمل وهذه قضية في غاية الأهمية - موضوع فرص العمل - خاصة اذا استحضرنا حقيقة الهيكل السكاني الذي يمثل فيه صغار السن والداخلية على سوق العمل نسبة كبيرة إذا لم تقم المشاريع في تلك المناطق سيؤدي ذلك إلى انتقالهم إلى المدن الرئيسية والضغط الكبير على خدماتها المختلفة.

قاعدة تكدس السكان

وتوزيع مشروعات التنمية العملاقة والمتوسطة والصغيرة قاعدة أساسية من قواعد التنمية المعروفة في دول العالم كما يقول د.أسامة كردي الذي يشير أيضاً إلى أنه قد لوحظ أن الدول التي لم تتبع هذه القاعدة أصبح لديها تكدس للسكان في عدد محدود من المدن، مما أدى إلى ازدحام شديد في هذه المدن وصعوبة خدمة سكانها وتقديم الخدمات البلدية لديهم وتوفير الوظائف لهم مما أدى إلى ارتفاع البطالة والفقر وانتشار الجريمة، ويتبع ذلك بطبيعة الحال انخفاض النمو في المناطق الأخرى وعدم توافر الوظائف فيها وانخفاض الخدمات البلدية والاجتماعية والتعليمية.

مثال حي للتعاون

ويشير د.خالد بن عبدالعزيز الطياش إلى أن احتفال مدينة الرياض بتدشين خادم الحرمين الشريفين لمشاريع تنموية بلغت قيمتها الإجمالية مائة وعشرين مليار هي نتاج تعاون بناء بين القطاعين الحكومي والأهلي؛ وهي مثال حي لمشاركة ومساهمة القطاعين في تنمية المنطقة وتشجيع الاستثمار في مشاريعها؛ فالمشاركة الحكومية تعطي الأمان للمستثمر ومشاركة القطاع الخاص تعطي المرونة للمشاريع وتربط المواطن باستثمارات وطنه من خلال المشاركة في تنفيذ هذه المشاريع عن طريق المساهمة في رأس مال ذلك المشروع أو الاستفادة من إقامة هذا المشروع وما يقدمه للمجتمع من خدمات. ويلاحظ د. الطياش أن تلك المشاريع تحتوي على مفاتيح وحلول لمعظم المشكلات التي تعاني منها مدينة الرياض في الوقت الراهن واستقراء بعيد للمشكلات المستقبلية التي تواجه المدينة ذات النمو السكاني المتنامي عاماً بعد

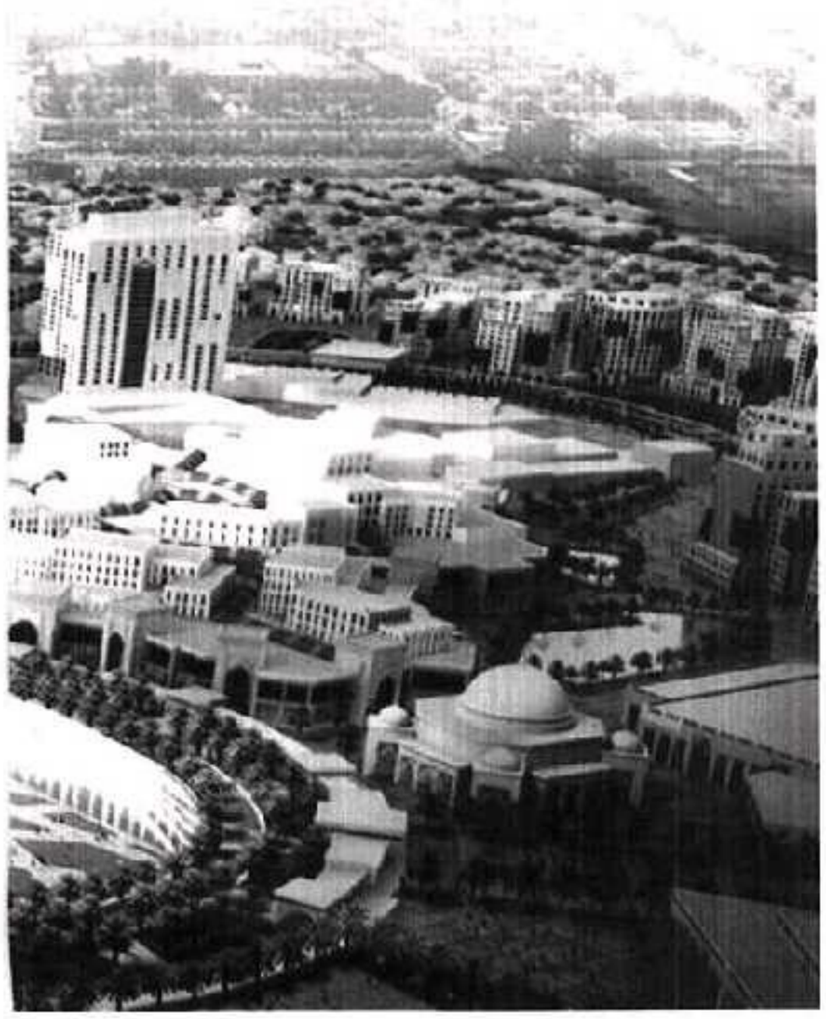

المصـــــدر : اليمامة
التـــاريخ : 22-09-2007 العـــدد : 1975
الصفحـات : 23 المسلسل : 15

عام والذي فاق كل التوقعات.

وحول المحور الأخير الخاص بتشجيع الاستثمارات الخاصة على التوجه إلى المناطق الأقل نمواً يقول د.عبدالعزيز ناغستاني بأن أهم شيء في الأمر أن الاستثمارات الخاصة تتوجه دائماً إلى حيث ما تتوافر البنية التحتية القادرة على أن تدعم الاستثمارات الخاصة وتسهم في كلفة الإنتاج وبالتالي إذا ما استطعنا أن نحسن تخصيص الموارد بحيث يحدث انفتاح بنية تحتية أساسية في جميع مناطق المملكة فإن الاستثمارات الخاصة ستتوجه بدون شك إلى مختلف مناطق المملكة، لأن من الممكن أن نجد في كل مناطقة ميزة نسبية للإنتاج سواء في الموقع أو من حيث وجود المواد الخام أو من حيث بيئة العمل المناسبة ووجود الأيدي العاملة.

وفي هذا المنحنى من قضيتنا لهذا الأسبوع يقول د.زين العابدين بري من ناحية القطاع الخاص وتشجيع التوجه إلى المناطق الأقل نمواً فالأمر سيحدث بصورة طبيعية فرؤوس الأموال تبحث دائماً عن الفرص الاستثمارية المجدية وكلما خلقت الدولة البيئة المناسبة للاستثمار خاصة من ناحية البنية التحتية من هواتف وماء وكهرباء واتصالات ومواصلات تربط مناطق الإنتاج بمناطق الاستهلاك، ومتى ما شعر المستثمر أن هناك فرصاً استثمارية مجدية فإن رؤوس الأموال في العادة لا تبقى ثابتة وإنما تتحرك من منطقة إلى أخرى ومن دولة إلى أخرى فالاستثمارات ليس لها حدود.

وفي منظور د.أسامة فلالي فإن تشجيع الاستثمارات يكون إذا توافرت عناصر الجذب في المناطق التي نرغب الاستثمار فيها وفي البنية التحتية جاهزة وكل مقومات الحياة وأن تقوم مشروعات مجدية اقتصادياً هذا بالإضافة إلى القوانين والأنظمة التي تطبقها المملكة الآن كالإعفاء الضريبي لمدة عشرة أو خمسة عشر عاماً للمستثمرين الأجانب وسهولة تحويل العملات والأرباح والسيولة النقدية من وإلى المملكة وبالعكس دون قيد أو شرط إضافة إلى توافر الأيدي العاملة أو سهولة توفير هذا العنصر المهم بأسعار مناسبة وكذلك وجود أسواق لتصريف المنتجات أو الخدمات المنتجة من قبل هذه المشروعات.

خادم الحرمين الملك عبدالله بن عبدالعزيز خلال وضع حجر الأساس لمدينة الملك عبدالله الاقتصادية

ضرائب واليات

ويركز الأستاذ عبدالرحمن الكنهل على النقطة الأخيرة التي أوردها د.أسامه فلالي حول المسألة الضريبية حينما يقول: هناك العديد من المناطق الأقل نمواً التي تتوافر فيها فرص الاستثمار، لكن لا يقبل عليها المستثمرون بشكل كاف، نظراً لغياب الحوافز التي من شأنها تشجيع المستثمرين المحليين والأجانب على الاستثمار فيها. ولعل من أهم الآليات المناسبة في هذا الشأن استخدام النظام الضريبي كوسيلة إيجابية للتحفيز، وذلك عن طريق تمديد فترة الاعفاء أو تخفيض نسبة الضريبة بشكل مميز وملموس، بالاضافة إلى إعفاء المستثمرين من الرسوم الجمركية فيما يتعلق بالآلات والمعدات والمواد

د.القحطاني:

مشاريع التنمية الشاملة تحتاج إلى جهد كبير لتأخذ طريقها إلى التنفيذ

مدينة المعرفة الاقتصادية

المصـــــدر : اليمامة
التـــاريخ : 22-09-2007 العـــدد : 1975
الصفحـات : 24 المسلسل : 15

الملك عبدالله بن عبدالعزيز خلال الضغط على الزر الإلكتروني لوضع حجر الأساس لأحد المشروعات في حائل

د.الـــكـــثيري:

مفهوم التنمية المتوازنة انتقل من كونه فلسفة اقتصادية إلى برنامج تتولاه الدولة

د.داغســتاني:

الملك عبدالله كان جريئاً في تشخيص داء الثالوث التنموي

خليفة: من إيجابيات التنمية المتوازنة إعادة الهجرة إلى مناطق الأطراف

الخام والمستلزمات الاستثمارية الأخرى، علاوة على توفير الأراضي الصناعية بأسعار رمزية للمستثمرين الذين يرغبون في الاستثمار بهذه المناطق، وتخفيض أسعار الخدمات من مياه وكهرباء للمستثمرين، وتسهيل إجراءات الحصول على التمويل اللازم لإقامة المشروعات في المناطق النائية، وتخفيف الإجراءات لدى الجهات المعنية بما ييسر إنهاء معاملات المستثمرين، خاصة الإجراءات التي تتعلق بنمو الأنشطة الاقتصادية كإجراءات الاستثمار والتصدير.

دور الحكومات

وفي مداخلة مقاربة يرى م.محمد بن بكر بأن حركة الاستثمارات الخاصة نحو مكان ما سواء كان في الداخل أو الخارج تعتمد على وجود ميزة نسبية لذلك المكان، وهنا يأتي دور الحكومات في توفير وتهيئة تلك الميزة إن لم تكن موجودة، ومن بين العناصر التي تعد مطلباً أساسياً للمستثمرين بجانب الميزة النسبية، توافر أراض بأسعار مناسبة، وإمدادات كافية من الطاقة والماء، وخدمات عامة جيدة كالطرق والصحة والاتصالات، وغيرها، وقد راعت البرامج التنموية الجديدة كالمدن الاقتصادية توفير هذه العناصر مما نؤمل معه بإذن الله أن نرى ثمار هذه التنمية المتوازنة قريباً بإذن الله.

وسائط ووسائل

ويقدم لنا د.سامة كردي (باقة) من الوسائل التي يمكن بواسطتها تشجيع الاستثمارات الخاصة للتوجه إلى المناطق الأقل نمواً وللتنمية بشكل عام في النقاط التالية:

- رفع قيمة قروض صندوق التنمية العقاري في هذه المناطق أو زيادة خصم السداد من الوقت أو زيادة مدة القرض.
- توفير قروض للمنشآت الطبية الخاصة أو بناء الفنادق والمشاريع الترفيهية.
- زيادة نسبة قروض بنك التنمية الزراعية من ٥٠٪ إلى ٧٥٪ أو ١٠٠٪.
- تطبيق أسلوب مطور لمتطلبات السعودة والاستقدام.
- منح المستثمر السعودي فرصة للتصرف في جزء من الزكاة المفروضة عليه.
- منح شروط أكثر سهولة وفعالية لقروض صندوق التنمية الصناعي.

د. محمد الكثيري يقول بأنه لا بد من التأكيد على أن رأس المال يبحث عن البيئة المناسبة والمحفزة على الاستثمار، وهنا يعني أنه لا بد من توفير كافة خدمات البنية التحتية، وهذه البنية التحتية هي ما أكد عليه خادم الحرمين الشريفين في زيارته لمناطق المملكة.

ويضيف د.الكثيري: ولا بد من التفكير في إيجاد حوافز أخرى وأظن في مقدمتها تسهيل أمر الحصول على التأشيرات عند استقدام عمالة من الخارج وتوفير التسهيلات للحصول على الأراضي وكذلك إعطاء مزايا في الرسوم المختلفة. وهناك نقطة أخرى أظنها ستدفع أبناء تلك المناطق إلى العودة وهي تتمثل في العدالة في توزيع الفرص الوظيفية والترقيات وغيرها، إذ إنه عندما يحصل أبناء تلك المناطق على حقهم في الترقيات والتعيينات وهم في مناطقهم سوة بمن يعمل في المناطق الرئيسة فإنهم لن يجدوا أنفسهم مضطرين للبقاء في المدن الكبيرة. ولذا كانت هناك وسيلة لا بد من استغلالها والتركيز عليها من الآن فهي الاستفادة من برامج الابتعاث والعمل على التركيز على أبناء المناطق الأقل نمواً مع العمل على تشجيعهم عند العودة للعمل في مناطقهم؛ وذلك لما سيسهم به هؤلاء - وبالذات نتيجة لمستوياتهم التعليمية المرتفعة - من حافز للمستثمر للذهاب لتلك المناطق.

نقطة مهمة

هنا السؤال الأخير عن تشجيع الاستثمارات للتوجه للمناطق الأقل نمواً يراد د.مقبل الذكير سؤالاً في غاية الأهمية؛ إذ إن كيفية تشجيع وجذب الاستثمارات سواء للمناطق الحديدة أو في أي منطقة في المملكة تقطة في غاية الأهمية.

ويضيف د.الذكير: لا تزال الأنظمة لدينا قديمة، ولا نزال لدينا بيروقراطيات معطلة لتشجيع رؤوس الأموال الوطنية أو الأجنبية، وصحيح أنه حدث تقدم في السنوات الأخيرة خاصة مع قيام هيئة الاستثمارات العامة، لكن نحن نتمنى أيضاً أن تكون نفس التسهيلات التي بدأت تمنح لرأس المال الأجنبي أنها تمنح أيضاً لرأس المال الوطني.

وباختصار نحن نحتاج إلى أن نزيل كافة القيود والعقبات الإدارية التي تؤدي إلى تعطيل جذب رأس المال الوطني أو الأجنبي خاصة وأننا نعيش في عالم شديد التنافس.

ويشدد د.مفلح القحطاني على أن تشجيع المشروعات الخاصة يمكن عبر العديد من برامج الخطط الإستراتيجية المدروسة بعنايه فائقه، وذلك بهدف دفع عملية التنمية إلى الأمام ويكون بمقدور هذه المشروعات استيعاب أكبر عدد من الشباب لجذبهم للانخراط في سوق العمل ويكون لهذه المشروعات أثر في إحداث طفرة نوعية في المناطق الأقل نمواً مما يسهم في تنمية جميع النواحي الحياتية.